



Distr.
GENERAL
A/C.5/33/5
29 September 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الخامسة
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

التقرير العاشر عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة

تموز/يوليه ١٩٧٨ - حزيران/يونيه ١٩٧٨

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢- ١	مقدمة
٤	٥- ٣	ألف - تكوين الوحدة
٥	٧- ٦	باء - الأمانة
٥	٩- ٨	جيم - برنامج العمل
٦	١١-١٠	دال - المشاورات
٦	٧٠-١٢	هاء - تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها
٦	١٧-١٣	(أ) تقرير عن الآثار المترتبة على اعتماد لوائح إضافية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/5 مؤرخ في تموز/يوليه ١٩٧٧)
٨	٢٦-١٨	(ب) تقرير عن بعض جوانب الدعم لأنشطة التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/6 مؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)
١١	٣٢-٢٧	(ج) تقرير عن المرأة في الفئة الفنية وما فوقها في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/7 مؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧)
١٢	٣٦-٣٣	(د) تقرير عن البرمجة والتقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/78/1 مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨)
١٥	٤١-٣٧	(هـ) تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية للفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ (JIU/REP/78/2 مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨)
١٨	٥٢-٤٢	(و) تقرير عن دور الخبراء في التعاون الانمائي (JIU/REP/78/3 مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨)

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		(ز) مذكرة عن آراء وحدة التفتيش المشتركة بشأن التكاليف العامة للوكالات (JIU/NOTE/77/3) مؤرخة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧) .
٢٠	—	
		(ح) مذكرة أولية موسعة بشأن انشاء نظام جديد لتكاليف الدعم الخاصة بالوكالات (JIU/NOTE/78/1 ، مؤرخة في آذار/مارس ١٩٧٨) .
٢٠	٦٥-٥٣	
		(ط) مذكرة عن رعاية الموظفين في الامم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (JIU/NOTE/78/2 ، مؤرخة في آذار/مارس ١٩٧٨) .
٢٣	٧٠-٦٦	

مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير ، وهو التقرير العاشر من اعداد وحدة التفتيش المشتركة منذ انشائها في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٦٨ ، بيانا عن أنشطة الوحدة وملخصا للتقارير والمذكرات التي أصدرتها خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .
- ٢ - وكان الأمين العام قد وُزّع التقارير السابقة بوصفها الوثائق التالية A/C.5/1241 ؛ و A/C.5/1304 ؛ و A/C.5/1368 ؛ و A/C.5/1433 ؛ و A/C.5/1515 ؛ و A/C.5/1598 ؛ و A/C.5/1676 ؛ و A/C.5/31/1 ؛ و A/C.5/32/6 .

ألف - تكوين الوحدة

- ٣ - كان تكوين الوحدة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ كما يلي :

جوزيف أ. ساوى (تنزانيا) رئيسا

الكسندر س. برينتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) نائبا للرئيس،

سريت ايليتش (يوغوسلافيا)

موريس برتراند (فرنسا)

تشاندرا س. جها (الهند)

ايرل د. سوم (الولايات المتحدة الأمريكية)

انريكي فيرير - فييرا (الأرجنتين)

سيسيل أ. كينغ (المملكة المتحدة)

- ٤ - وقامت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، وفقا للمادة ٣ من النظام الاساسي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة (١) ، بتعيين أحد عشر مفتشا (بدلا من ثمانية سابقا) لمدد تبدأ من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ (المقرر ٣٢ / ٣١٧) ، وفيما يلي أسمائهم :

(أ) لمدة خمس سنوات كاملة :

مارك أ. الن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢ / ٣١ أو الوثيقة A/C.5/32/6 .

شريف باد ماديساسترا (اندونيسيا)
 الكسندر س. برينتسيف* (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
 خوليو سي . أ . ر . رودريغيز - ارياس (الارجنتين)
 جوزيف أ . ساوى* (جمهورية تنزانيا المتحدة)
 زكريا السباهي (سوريا)

(ب) لمدة ثلاث سنوات :

اسحاق نيوتن كوفي اتياسي (غانا)
 سريتن ايليتش* (يوغوسلافيا)
 موريس برتراند* (فرنسا)
 ايرل د . سوم* (الولايات المتحدة الامريكية)
 الفريد ناشانيال فوردى (بربادوس)

٥ - وانتخبت الوحدة وفقا للمادة ١٨ من نظامها الاساسي ، السيد الكسندر س. برينتسيف
 رئيسا والسيد الفريد ن . فوردى نائبا للرئيس للسنة التقويمية المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر
 ١٩٧٨ .

باء - الأمانة

٦ - ساعدت المفتشين خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ الى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ،
 أمانة تتألف من أمين تنفيذي وأربعة مساعدين من الفئة الفنية وسبعة موظفين من فئة الخدمات العامة .
 ومنذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، تألف ملاك الأمانة من أمين تنفيذي وستة مساعدين من الفئة
 الفنية وأحد عشر موظفا من فئة الخدمات العامة .

٧ - ومن الجدير بالذكر ، مع ذلك ، انه رغم ان جميع المفتشين الجدد تسلموا مهام مناصبهم
 قبل شباط/فبراير ١٩٧٨ ، فقد أعيق عمل الوحدة بسبب حدوث تأخير كبير في توظيف الموظفين .

جيم - برنامج العمل

٨ - وضعت الوحدة برنامج العمل لعام ١٩٧٨ ، وفقا للمادة ٩ من نظامها الاساسي ، بعد

* أعيد تعيينه .

مناقشات داخلية اشترك فيها جميع المفتشين . وقام الأمين العام للأمم المتحدة بتعميم تفاصيل برنامج العمل .

٦ - ولدى اعداد برنامج العمل ، أخذ المفتشون في اعتبارهم ، قدر المستطاع ، الاقتراحات المقدمة من المنظمات المشتركة .

دال - المشاورات

١٠ - كما حدث في السنوات السابقة ، أجرت الوحدة مشاورات مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خلال دورتها الربيعية المعقودة في جنيف في أيار/مايو ١٩٧٨ .

١١ - وفي إحدى الجلسات المعقودة في جنيف في أيار/مايو ١٩٧٨ ، ناقش رئيس وحدة التفتيش المشتركة ونائب رئيسها مع رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية الأمور ذات الأهمية المتبادلة ، بما في ذلك تقارير الوحدة التي ستنظر فيها اللجنة وبرنامج العمل الحاليان للجنة والوحدة .

هاء - تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها

١٢ - أصدرت الوحدة ، في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، ستة تقارير وثلاث مذكرات يرد ملخص لها أدناه . وبالإضافة إلى ذلك ، بدأت وحدة التفتيش المشتركة العمل في اعداد تقارير ومذكرات أخرى .

(أ) تقرير عن الآثار المترتبة على اعتماد لغات إضافية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/5) ، مؤرخ في تموز/يوليه ١٩٧٧)

١٣ - تبين البيانات المحللة في التقرير ان خدمات اللغات تحتاج عددا كبيرا من الموظفين وتتطلب تكاليف مرتفعة جدا . فقد بلغ عدد وظائف موظفي اللغات الثابتين في الأمم المتحدة وعشر وكالات متخصصة ٣٣٨٦ وظيفة في عام ١٩٧٦ . وقد رعد موظفي اللغات المؤقتين ب ٢٦٧ ١٨٤ رجل/يوم في السنة نفسها وكان مجموع تكاليف كل من موظفي اللغات الدائمين والمؤقتين يزيد على ١٠٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

١٤ - وبالإضافة إلى النفقات التي يمكن عزوها مباشرة إلى الخدمات اللغوية ، تستأثر هذه الخدمات بجزء كبير من التكاليف العامة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل تكاليف التنظيم والدعم الإداري والخدمات المشتركة الأخرى (الأماكن والأثاث والمعدات وطبع الوثائق وتوزيعها . . الخ) . وتقدر إحدى الوكالات الكبيرة ان مجموع التكاليف غير المباشرة لخدمات اجتماعاتها يقرب من ١٩ في المائة من التكاليف المباشرة .

١٥ - ويمكن تلخيص التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير على النحو التالي :

- (أ) ينبغي تقديم الخدمات اللغوية في منظومة الأمم المتحدة على أساس من ، على ألا تتجاوز القدر الذي لا غنى عنه لسلامة أداء الهيئات التداولية لأعمالها .
- (ب) ينبغي إبقاء تكاليف الخدمات اللغوية عند أدنى حد يتفق مع حاجات الدول الأعضاء ومصالحتها . ومجال التوفير في خدمات الترجمة التحريرية أوسع منه في خدمات الترجمة الشفوية .
- (ج) ينبغي ، قدر الامكان ، تجنب ادخال اضافات على الخدمات اللغوية القائمة أو المنتوى انشاؤها .
- (د) ومع ذلك ، اذا رئي ان من الضروري اضافة خدمات لغوية أو التوسع فيها ، فينبغي ان يكون ذلك مبنيا على مبدأ الانتقاء ، اي انه ينبغي تأمين الترجمة الشفوية لاجتماعات محددة فحسب والترجمة التحريرية لوثائق محددة فقط الى لغات محددة .
- (هـ) ينبغي للدول الأعضاء التي تطلب انشاء خدمات لغوية جديدة أو التوسع في خدمات متوفرة ان تنظر في أمر دفع نفقات تلك الخدمات أو المساهمة فيها ، كما هو الحال في الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية واتحاد البريد العالمي .
- (و) في الامم المتحدة ، ينبغي ان تحال الى لجنة المؤتمرات المسائل المهمة المتعلقة بتوفير الخدمات اللغوية للاجتماعات .
- (ز) ينبغي اجراء دراسة ترمي الى تحديد ما اذا كانت هناك ضرورة لتوسيع مـلاك موظفي اللغات الدائمين في مقر الامم المتحدة ، في نيويورك وفي جنيف ، وذلك للتقليل من الاعتماد على الموظفين المؤقتين . وينبغي لهذه الدراسة أن تشمل الوسائل الممكنة لجعل الخدمات اللغوية أكثر جاذبية من حيث الترتي الوظيفي .
- (ح) ينبغي ان تستعرض باستمرار امكانيات التوفير في طرق العمل المتبعة في دوائر الترجمة التحريرية .
- (ط) ينبغي للهيئات المختصة أن تنظر في امكانيات توفير خدمات لغوية مشتركة فيما بين الوكالات على المدى الطويل .
- وفي هذا الصدد ، ينبغي النظر في أمر الاستعاضة عن الترتيبات المتبعة حاليا للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات بشأن الخدمات اللغوية ، بألية أكثر ديمومة .
- (ي) وينبغي ، في الوقت نفسه ، بحث امكانيات التعاون ، في المدى الأقرب ، فيما بين الوكالات بشأن خدمات اللغتين العربية والصينية .
- (ك) ينبغي ان تنظر الحكومات المهتمة بالأمر في انشاء مراكز تدريبية لموظفي اللغات ، على أساس اقليمي ، أو دون الاقليمي .
- (ل) ينبغي بحث امكانيات توسيع نطاق الترتيبات القائمة لطبع المنشورات وترجمتها من قبل الحكومات .

(م) ينبغي الاستمرار في استقصاء إمكانات التطورات التقنية ، وخاصة طريقة نقل الوثائق بالصور المطابقة للأصل ، بالوسائل السلكية أو اللاسلكية ، من أجل ترجمتها في نقطة مركزية واحدة .

١٦ - ويشمل هذا التقرير ، بالإضافة إلى الأمم المتحدة ، المؤسسات التالية في منظومة الأمم المتحدة : اتحاد البريد العالمي ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الطيران المدني الدولي ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، منظمة العمل الدولية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٧ - وقد أرسل هذا التقرير في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٧ إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية . وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، قدم التقرير إلى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة (الوثيقة A/32/237) .

(ب) تقرير عن بعض جوانب الدعم لأنشطة التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/6) ، مؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧

١٨ - أعد هذا التقرير بناء على مبادرة من وحدة التفتيش المشتركة نتيجة للملاحظات المبداة أثناء عمليات تفتيش سابقة لمشاريع محددة في هذا المجال . وقد صادف المفتشون مشاكل عديدة في العلاقات بين المشاريع الميدانية ومقار الوكالات المنفذة ، وهي المشاكل التي أثرت تأثيراً ضاراً على الكفاءة ، وحالت دون الاستخدام الأمثل للأموال . واستقر رأيهم على إجراء دراسة شاملة لتحديد الأهمية النسبية لمختلف المشاكل ولايجاد الحلول لها ، وللوقوف بالتحديد ، عن طريق ذلك ، على طبيعة دعم برامج التعاون التقني وتقييم العناصر المختلفة المكونة لها من حيث الكفاءة والاقتصاد .

١٩ - ويعالج التقرير بصفة رئيسية البرامج والمشاريع التي يساعد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ومع ذلك فكثير من الملاحظات والاقتراحات المبداة في التقرير تنطبق بالمثل على برامج التعاون التقني الممولة من مصادر أخرى . ولم يطرق التقرير مسألة الأساليب الابتكارية في التعاون التقني التي يحتمل أن تستخدم في المستقبل ، إذ أن هذه المسألة هي موضوع تقرير خاص أعدته وحدة التفتيش المشتركة ، بناء على طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عن " دور الخبراء في التعاون الإنمائي " (JIU/REP/78/3) ، ويرد ملخصه في الجزء هاء (و) . بيد أن المفتشين يعتقدون أن أساليب الدعم التقليدية ستستمر لفترة طويلة نوعاً ما جنباً إلى جنب مع أي أساليب ومفاهيم جديدة قد يتم إدخالها .

٢٠ - ويذكر المفتشون في المقدمة أن التقرير قد أعد بعد استقصاءات شاملة في كثير من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعد مشاورات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة المشتغلة في أنشطة

ميدانية ، ومناقشات مع عدد كبير من الخبراء ، والمستشارين التقنيين الرئيسيين ، والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكبار الموظفين الحكوميين .

٢١ - ويعرّف المفتشون كلمة " الدعم " بأنها تعبير جامع يصف مجموعة الاجراءات اللازم اتخاذها لتوفير الدعم الادارى والتقني لبرامج التعاون التقني التي تساعد منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية . وهم يشيرون أيضا الى ان كلا من الرؤساء التنفيذيين وهيئات الادارة والهيئات التشريعية قد أكد مرارا وتكرارا على ان الدعم على المستوى القطرى هو أهم نشاط تتوقف عليه فعالية الدعم الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة الى أى مشروع كما يتوقف عليه نجاح تنفيذ أى مشروع . ويبذل المفتشون قصاراهم لتحديد دور منظومة الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني ، اى لتوفير هذا الدعم وتلك المساندة في المجالات التي تحتاج فيها الحكومات الى المساعدة ، وفقا لما قد تطلبه لدى تنفيذ البرامج والمشاريع . وهم يؤكدون ان الدعم يبدأ عند وضع البرنامج القطرى ولكنه لا يتوقف باكمال المشروع ، ولا بصدور التقرير التقني والنهائي .

٢٢ - ثم يصف المفتشون بايجاز ممارسات الدعم التي تنتهجها حاليا وكالات الأمم المتحدة المختلفة في المراحل الرئيسية الأربع - التخطيط البرنامجي ، وضع المشاريع ، وتنفيذ المشاريع ، وتقييم المشاريع . وتتطلب كل مرحلة فيها انجاز مهام محددة .

٢٣ - ويعد وصف الممارسات الحالية في الدعم ، يقدم المفتشون دراسة لعينة من الخبرة الميدانية في الدعم اشتملت على عشرين موضوعا مختارة من ستة بلدان في افريقيا . والغرض الاول من دراسة العينة هذه هو تعزيز الملاحظات التي أبداه المفتشون بشأن جميع المشاريع التي قاموا بالتفتيش عليها في البلدان النامية . كما انها توضح الاساليب المستخدمة في استقصاءاتهم الميدانية . وتشكل المسائل الرئيسية المثارة في دراسة العينة ، بالإضافة الى ملاحظات المفتشين على المشاريع الاخرى المستعرضة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أساسا لى تحليل عام للممارسات المتبعة حاليا .

٢٤ - ويقدم المفتشون في التقرير تحليلا تفصيليا شاملا للاساليب والممارسات المتبعة حاليا فسي دعم أنشطة التعاون التقني من قبل وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، ويناقشون المشاكل التي اعترضت كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشاريع . وتشمل هذه المشاكل أوجه الضعف في اعداد وثائق المشاريع ، واعتمادها ، وأوجه التأخير في توصيل مدخلات برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وفي توظيف الخبراء ، وفي تسليم المعدات . كما يناقش المفتشون ضرورة اطلاق موظفي المشاريع على المعلومات بصورة وافية ، فضلا عن ضرورة تحقيق لا مركزية السلطة للموظفين الميدانيين .

٢٥ - وتفضي النتائج التي تم الخلوصل اليها الى التوصيات الرئيسية التالية الرامية الى تحقيق دعم أكثر فعالية لأنشطة التعاون التقني :

ألف - دعم ما قبل المشروع : ينبغي اعداد وثيقة المشروع بعناية ويجب ان تكون مفصلة وواقعية سواء من حيث الاهداف أو من حيث تسليم مدخلات برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدخلات الحكومية . وينبغي لوثيقة المشروع ان تتضمن في متنها احكاما تكفل استعراض المشروع وتقييمه خلال

التنفيذ وكذلك التقييم والمتابعة لمرحلة ما بعد المشروع . وينبغي التأكيد في اتخاذ خطوات
توظيف الموظفين الدوليين والوطنيين وشراء المعدات واختيار الزملاء .

باء - الدعم أثناء المشروع : ينبغي ان تكون قوائم المرشحين الخاصة بتوظيف الموظفين
الدوليين واقعية ويجب تنقيحها من آن لآخر . وينبغي بذل جهود خاصة لاختيار مرشحين من
البلدان النامية . وينبغي تحقيق مزيد من لا مركزية السلطة للموظفين الميدانيين من أجل شراء
المعدات وقطع الغيار محليا . وينبغي بذل جهود أكبر لاستكشاف الامكانيات التي تطرحها سوق
البلدان النامية . وينبغي ايلاء مزيد من الاعتبار لامكانية شراء المركبات عالميا . وينبغي تحقيق
اللامركزية في المسؤولية عن الزمالات ؛ وأن يجري اطلاع جميع الخبراء على المعلومات اللازمة في
الميدان ، وألا يجري ذلك في المقر الا في الحالات الاستثنائية .

جيم - دعم ما بعد المشروع : ينبغي ان تضمن وثيقة المشروع أحكام تكفل دعم ما بعد
المشروع والاعداد له . وبعد اكمال المشروع ، ينبغي لمؤسسات منطومة الامم المتحدة ان تكون على
استعداد لتقديم المشورة التقنية فيما يتعلق باجراءات المتابعة التي تتخذها الحكومات . وبالنسبة
للمشاريع الكبيرة ، ينبغي الاضطلاع بدراسة استعراضية ثلاثية الاطراف لما بعد المشروع بعد انقضاء
عامين على اكمال مشروع ما . وينبغي تحقيق لا مركزية الدعم الاداري من المقر الى الميدان على
نطاق واسع .

دال - عموميات : ينبغي لمؤسسات الامم المتحدة ان تضطلع بدراسة لهيكلها وأجهزتها
الخاصة بالدعم بقصد الحيلولة دون تشتيت سلطة اتخاذ القرارات . وينبغي لبرنامج الامم المتحدة
الانمائي ولجنة التنسيق الادارية ان يعززا الاجهزة الموجودة حاليا لتنسيق الدعم لانشطة التعاون
التقني . وينبغي للوكالات ان تفيد من تجارب بعضها بعضا في نجاح أو فشل الدعم الاداري والتقني .

٢٦ - وأرسل هذا التقرير في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ الى الأمين العام للامم المتحدة
والى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة . وصدرت التعليقات المشتركة لوكالات الامم المتحدة
وبرنامج الامم المتحدة الانمائي على هذا التقرير في ٥ نيسان /ابريل ١٩٧٨ في وثيقة برنامج الامم
المتحدة الانمائي DP/324 . ونظر فيها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته
الخامسة والعشرين المعقودة في حزيران /يونيه ١٩٧٨ (الوثيقة DP/302) .

(ج) تقرير عن المرأة في الفئة الفنية وما فوقها في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/7) ، مؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ()

٢٧ - ان الهدف الشئائي الذي يرمي اليه التقرير هو : (أ) بحث المشكلة ؛ (ب) وتقديم توصيات كي تنظر فيها المنظمات . ورغم ان الوكالات قدمت معظم المادة التحليلية ، فقد تم الحصول على معلومات قيمة عن الموضوع من المقابلات الشخصية والمناقشات والاجتماعات غير الرسمية . وسعد استعراض السياسات والبرامج الرئيسية للوكالات ، يدرس التقرير الوضع الحالي لعمالة المرأة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ولا يبين تحليل المواد الاحصائية عدم وجود توازن في العمالة بين الذكور والاناث في موظفي الفئة الفنية فحسب ، بل يبين ايضا ميلا ملحوظا الى تقليل عدد النساء في المناصب العليا . وقد درست جوانب مختلفة من الموضوع ، مثل تركيز الموظفين حسب الدرجة ، وعدد النساء في الوظائف الاشرافية ، والنساء في البعثات الميدانية ، ومعدلات الترقى بين الذكور والاناث . الخ .

٢٨ - وقد تم من الدراسة تحديد مجموعتين من القوى المؤثرة . فمن ناحية ، هناك رغبة حقيقية لدى المنظمات في تحسين فرص العمل بالنسبة للمرأة ، وجهود دائمة من قبل هذه المنظمات لتحقيق ذلك . ومن ناحية اخرى ، فان قلة النساء المؤهلات المتاحة لشغل بعض الوظائف ، والتطبيق الصارم للقاعدة الجغرافية في توزيع وظائف الفئة الفنية في الأمم المتحدة يحبطان بعض الجهود المرامية الى زيادة عدد النساء في المنظمات .

٢٩ - وتم التأكيد بوجه خاص على تقديم الدعم على اعلى المستويات في المنظمات كشرط مسبق لاتخاذ تدابير فعالة ومجدية . والدور المقترح اسناده الى لجنة التنسيق الادارية والممثل في استعراض وتقييم التقدم هو دور مهم في قياس نجاح برامج الوكالات . ولم يقترح التقرير حولا سهلا او نتائج فورية ؛ بيد ان من بين الاقتراحات الرئيسية التي قدمها ان تطبق الوكالات ارقاما مستهدفة في توظيف المرأة . حقا ان هذه الاهداف والغايات قد تعرضت للنقد في بعض الاحيان لكونها اما طموحة او غير واقعية ، ولكنها تمثل ادلة مفيدة لدى وضع سياسات التوظيف طويلة الاجل واستعراض نجاح هذه السياسات من وقت لآخر . ولذا يؤكد التقرير بوجه خاص على الاخذ بأهداف واقعية ، بيد انه يؤكد وجوب عدم الهبوط بمعايير التوظيف بغية زيادة عدد النساء .

٣٠ - ويحبذ كثير من الوكالات توظيف شابات في درجات صغيرة بحيث تكون امامهن فرص للارتقاء الى مناصب اعلى في حياتهن المهنية عن طريق التدريب والترقى . واقترح تشجيع الحكومات على ترشيح مزيد من النساء لشغل وظائف في الأمم المتحدة . وأكدت الدراسة ضرورة توسيع نطاق النشر والدعاية عن الشواغر ، واجراء اتصالات مع الجامعات والمنظمات النسائية ، وتنظيم حملات توظيف خاصة . كما قدمت اقتراحات لتشجيع توظيف النساء من البلدان النامية .

٣١ - وتشير بعض التوصيات الى ضرورة زيادة تيسير الاحكام القائمة المتعلقة بأجازة الامومة وأجازة الغياب الوالدية دون اجر ، واختيار العمل غير المتفرغ ، وساعات العمل المرنة ، وتوظيف الزوجين في البعثات الميدانية . كما أوصي بتمثيل المرأة تمثيلا كافيا في مجالس التعيين والترقية وفي مجالس المعلمين .

٣٢ - وأرسل هذا التقرير في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة .

(د) تقرير عن البرمجة والتقييم في منظومة الامم المتحدة (JIU/REP/78/1) ، مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨

٣٣ - جاء هذا التقرير نتيجة لتحليل لنظام البرمجة والتقييم في الامم المتحدة وهو التحليل الذي أوحى به التقييم التجريبي الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لبرنامج الادارة العامة والمالية . وكانت الصعوبات التي قوبلت لدى تقييم هذا البرنامج من نوعين مختلفين : (أ) مشاكل تتعلق بالبرنامج نفسه (ويرد تحليل لها في الوثيقة JIU/REP/78/2 ؛ انظر الجزء هـ (هـ) ادناه) ، (ب) ومشاكل تتعلق بعيوب موجودة في نظام البرمجة لجميع برامج الامم المتحدة ، وقد نوقشت في هذا التقرير .

٣٤ - ولدى الامم المتحدة الآن ، بعد انقضاء خمس سنوات على استخدام الميزنة البرنامجية ، مجموعة كاملة من الاجراءات والوثائق التي ينتوى لها ان تشكل نظاما للبرمجة ؛ ومع ذلك فأسلوب وجود النظام السابق في الميزنة حسب وجوه الانفاق لا يزالان باقيين ، بل في كثير من الحالات لا تتعدى الاجهزة الحالية كونها قشرة خارجية شكلية . ومع ذلك ، فالنظام الذي خلق به هذه الكيفية يسهل اكتشاف العيوب التي لا بد من تصحيحها اذا ما اريد وضع نظام حقيقي للبرمجة موضع التنفيذ . وتتعلق هذه العيوب اساسا بما يلي :

٣٤-١ عرض اهداف البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الاجل .

٣٤-٢ تحديد المخرجات في الميزانية البرنامجية .

٣٤-٣ تحديد المدخلات المناظرة .

٣٤-٤ تنفيذ البرامج في حد ذاته والبرمجة الداخلية .

٣٤-٥ رصد تنفيذ البرامج .

٣٤-٦ اساليب التقييم .

٣٥ - ولا بد من حل هذه المشاكل اذا ما كان للبرمجة والتقييم في الامم المتحدة ان يسهما في وضع خطط اكثر واقعية وأسهل تحقيقا ، وفي التوزيع السليم للموارد ، والرقابة الفعالة من قبل الهيئات التشريعية . وتحقيقا لهذه الغايات ، يقدم المفتش ستة مقترحات :

٣٥-١ شكل توصيف اهداف البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الاجل ؛ اقرار نظام للأهداف الموقوتة

(أ) ينبغي وضع معايير صريحة للغاية للتمييز بين اجزاء البرنامج التي تمثل ، بصورة قاطعة ، وظائف متواصلة والاجزاء التي يجب ان تحدد لها مواعيد مستهدفة .

(ب) ينبغي ، قدر الامكان ، ان تكون الاهداف الموقوتة هي القاعدة والانشطة المتواصلة هي الاستثناء .

(ج) ينبغي ان يتبع في توصيف اهداف البرامج الفرعية في وثائق البرمجة شكل معين يمكن من التعرف بوضوح على النتائج المتوقعة . وينبغي بصفة خاصة التمييز بين الاهداف الوسطى (التي ستحقق خلال الفترة التي تشملها الخطة المتوسطة الاجل) وموعد الانتهاء من اى برنامج فرعي ؛ كما ينبغي ذكر مؤشرات الانجاز التي ستستخدم لتقييم اثر النشاط .

٣٥-٢ نظام تحديد " النواتج " في الميزانيات البرنامجية

ينبغي ادخال تحسينات على النظام المستخدم لتحديد النواتج المحددة في الميزانيات البرنامجية بوصفها تمثل طريقة انجاز اهداف البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين . ويجب ايراد هذه المعلومات بمزيد من التفصيل وذلك باستخدام نظام للتحديد يتألف من خمسة بنود ، هي :

- رقم تعيين الناتج ، بما في ذلك الموعد المستهدف (مثال ذلك ، ESA-79-AFP-10 ، بمعنى ان الناتج سينتج في عام ١٩٧٩) ؛
- اسم عنصر البرنامج الذي يناظره الناتج ؛
- طبيعة الناتج ، موصوفة بتسميات متعددة ؛
- بيان المستفيدين الاوليين (وربما الثانويين) من الناتج ؛
- مؤشر واحد (او اكثر) من مؤشرات الانجاز التي تقدم مقياسا دقيقا للاثر المتوقع .

٣٥-٣ وضع برامج عمل داخلية في الشعب

ينبغي وضع هذه البرامج (بعد التشاور مع جميع المنفذين) حسب كل ناتج على حدة ، كما ينبغي لها ان تحدد موعدا دقيقا للانجاز وجدولا زمنيا للانتاج بالنسبة لكل ناتج . وينبغي لهذه البرامج ان تحدد مهام كل موظف من الفئة الفنية ، وأن تشمل فترة سنة واحدة ، وأن تكون قابلة للتعديل ، وأن تعرض في شكل موجز في كل شعبة أو قسم .

٣٥-٤ عملية الاعلام عن تنفيذ البرامج الجارية وتكاليف الناتج

(أ) ينبغي مواصلة اعلام مدى الادارات ومديرية الميزانيات واللجان الدولية الحكومية بتنفيذ برامج العمل الداخلية ، وينبغي ان ترسل اليهم وثائق تتضمن

ملخصات عن تنفيذ هذه البرامج اذا اعتبروا ان ذلك ضرورى . وينبغي ان تحل هذه الوثائق محل الملحق الذى يصدر كل سنتين لبرنامج عمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والنشرات الاعلامية الحالية الخاصة بالمشاريع .

(ب) ينبغي تسهيل عملية تقدير الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج عن طريق اعادة تنظيم نظام الميزانية المحاسبية . وينبغي ان تجرى ، في اسرع وقت ممكن ، عملية تجريبية لتحديد تكاليف بعض النواتج وتحليل وقت العمل لعدد من الموظفين من الفئة الفنية .

٣٥-٥ رصد أداء الميزانية البرنامجية

ينبغي انشاء نظام لتمكين اللجان الدولية الحكومية المختصة من رصد أداء الميزانية البرنامجية .

(أ) وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي اعداد تقرير كل سنتين في شهر ايار/مايو من السنة الثانية من فترة السنتين بحيث يتضمن بيانات عن تنفيذ كل برنامج وبرنامج فرعي ، محسوبة وفقا لقواعد محددة من قبل ، وتقرير تفصيلي عن كل برنامج وبرنامج فرعي يكون معدل تنفيذه اقل من ٧٠ في المائة .

(ب) ينبغي ان يقدم التقرير المتعلق بالآثار المالية المترتبة على التغيرات البرنامجية (دون المرفق الثالث) في شهر تشرين الاول/اكتوبر من السنة الثانية من فترة السنتين ان امكن . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي ان يتناول جزء من تقرير التقييم الصادر كل سنتين والمقترح ادناه التنفيذ الشامل للبرنامج حسب كل ناتج على حدة .

(ج) ينبغي للمقررات التي تتخذها اللجان الدولية الحكومية بشأن التقرير المقترح في (أ) اعلاه ان تشمل مسألة ما اذا كان ينبغي إلغاء تنفيذ الناتج أو تأجيل تنفيذه الى الميزانية البرنامجية التالية ، والآثار المالية المترتبة على هذه المقررات ، والتدابير التي ستطبق في حالة عدم تنفيذ اجزاء كبيرة من البرنامج .

٣٥-٦ اساليب التقييم واستخدام مؤشرات الانجاز الكامنة في الوصف

ينبغي تحسين اساليب التقييم الحالية عن طريق استخدام مؤشرات انجاز تشكل جزءا لا يتجزأ من وصف اهداف كل برنامج فرعي . وينبغي ان تكون فئة كبيرة من مؤشرات الانجاز هذه مبنية على مفهوم العملاء أو المستخدمين .

وينبغي اعداد تقرير كل سنتين عن الانجاز مقاسا بالمؤشرات المختارة لكل برنامج ، وتقديمه الى اللجان الدولية الحكومية المختصة . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي ان تتضمن

جميع تقارير التقييم الخاصة المتعلقة ببرنامج معين سردا منتظما للتحسينات التي يمكن ادخالها على اساليب التقييم بمؤشرات الانجاز ، وأن تقدم مقترحات بشأن الطرق الممكنة لتحديد اثر البرنامج المعني .

٣٦ - وأرسل هذا التقرير الى الامين العام للأمم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ . ونظرت فيه لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة عشرة في ايار/مايو ١٩٧٨ . بيد انه سيكون من شأن الجمعية العامة نفسها ، بعد ان يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالنظر في التقرير ، ان تتخذ القرارات النهائية بشأن صلاحية التوصيات للتطبيق ، وذلك على اساس تقرير تقدمه اليها اللجنة الخامسة .

(د) تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية للفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ (JIU/REP/78/2 ، مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨)

٣٧ - هذا التقرير هو نتيجة استعراض شامل وتقييم جزئي لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية . وهذا هو اول تقييم لبرنامج اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة ، وينبغي ان يدرس بالاقتران مع التقرير JIU/REP/78/1 (انظر الجزء هـ (د) اعلاه) ، الذي افرد لبحث اكثر عمومية للعلاقة القائمة بين البرمجة والتقييم في الأمم المتحدة . وقد أعد هذا التقرير اساسا لتقديمه للجنة البرنامج والتنسيق التي طلبت من وحدة التفتيش المشتركة تقييم البرنامج . وقد تكون له بعض الاهمية ايضا بالنسبة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (اللجنتان الثانية والخامسة) نظرا لما يتضمنه من مقترحات تتعلق باعادة توجيه البرنامج .

٣٨ - والمهمة الاساسية لبرنامج الادارة العامة والمالية هي " مساعدة الدول الاعضاء على تحسين فعالية نظم الادارة العامة والمالية فيها من اجل التنمية الوطنية " . وهو برنامج متوسط الحجم ؛ اما من حيث اهدافه وأنماط عمله وأساليبه فهو برنامج تقليدي . وتندرج انشطته تحت فئتين رئيسيتين : (أ) أنشطة تعاون تقني تتألف بصورة رئيسية من مشاريع " للإصلاح الإداري " ، وتدريب ومساعدة في التدريب .

(ب) أنشطة بحثية تشتمل على دراسات ، واجتماعات أو ندوات للخبراء ، واصدار المنشورات .

٣٩ - وتمتد الفترة التي يشملها التقرير لخمس سنوات من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ . وقد تبين ان تقييم اثر مختلف أنشطة البرنامج صعب للغاية لعدة اسباب :

(أ) اقتضى الامر تنظيم هذا التقييم الاول لبرنامج اضطلعت به الوحدة بموارد محدودة للغاية . وكان لا بد من وضع المنهجية في نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه عملية التقييم .

(ب) لم يتمخض التقييم الذي أجرته شعبة الادارة العامة والمالية بنفسها لأثر انشطتها عن اى نتائج صالحة للاستعمال بسهولة ، وذلك لأن الاجهزة القائمة للبرمجة وقياس النتائج لا تتناول بالتفصيل الكافي تحديد الاهداف او تعيين نواتج الأنشطة .

(ج) وكان من الضروري القيام ، في ظروف صعبة نوعاً ما ، بإجراء مقارنة بين الأنشطة المبرمجة والأنشطة المنتهية . (انظر المرفق الاول للتقرير .) وكشفت هذه المقارنة عن ان معدل تنفيذ البرنامج شديد الانخفاض (لا يتعدى . ٥ في المائة) .

(د) عدم وجود نهج عملي لتصميم مشاريع التعاون التقني ، اى كون اهداف معظم المشاريع تنحصر في تقديم حلول محددة سلفاً لمشاكل لم تفهم بصورة وافية .

(هـ) اجرى تقييم لـ ٥ منشورا من منشورات البرنامج بإرسال استبيانات الى مراسلي الشعبية الحاليين او المحتملين . وصادفت صعاب عملية في هذه العملية وصع ذلك تمخضت عنها نتائج مهمة تبين ما يلي :

— ان نوعية المنشور تحظى عموماً بالتقدير ، وان اقترن بكثير من التحفظات التي تتعلق ، بصفة خاصة ، بغموض وعمومية المحتويات ، وعدم ايراد اشارات الى امثلة او بلدان محددة ، الخ ؛

— وأن هناك تفضيلاً واضحاً للكتيبات التفصيلية عن مواضيع محددة وللمدراسات المقارنة الواقعية ؛

— وأن ارقام المبيعات من هذه المنشورات تتراوح ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ نسخة ، وهو مستوى شديد الانخفاض ولا يمثل الا الطلبات الدائمة لعملاء يشتررون كل ما تنتجه الامم المتحدة في هذا المجال .

٤. — وفي ضوء نتائج عملية التقييم ونتائج الدراسة الاستقصائية العامة للبرنامج المقدمة في التقرير ، يوصي المفتش بما يلي :

(أ) اعادة توجيه برنامج الادارة العامة والمالية ليقوم على اساس نهج علمي في طرق المشاكل ، وعلى ضرورة وضع أفيد الادوات الممكنة تحت تصرف الدول الاعضاء ، والتركيز على عدد محدود من الاهداف المحددة العملية المتواضعة نسبياً التي يمكن تحقيقها في حدود زمنية معقولة .

(ب) وضع قائمة بمراسلي الشعبية تكون شاملة وتجدد بانتظام ؛ وينبغي العمل بالتدرج على ايجاد اساليب لاقامة حوار دائم مع عملاء الشعبية .

(ج) انشاء شبكة من العاملين المتعاونين لتنفيذ البرنامج كيما يصبح اعداد منشورات الشعبية عملية جماعية يشترك فيها احسن الاختصاصيين في كل ميدان .

(د) تحسين تصميم منشورات الشعبية (اى ايراد مزيد من الامثلة الملموسة) وتحسين طريقة عرضها الشكلي (اى جعلها اكثر جاذبية وحيوية) .

(هـ) ايجاد اساليب عمل داخلية اكثر فعالية تقوم على اساس خطط عمل داخلية لكل ناتج مبرمج ، وأساليب مبسطة لحساب الوقت المنفق في الاعمال .

- (و) تحسين التنسيق بين الأنشطة البحثية وأنشطة التعاون التقني في الشعبة .
- (ز) إعادة التنظيم الداخلي لأقسام البحث في الشعبة .
- ٤١ - وأرسل هذا التقرير الى الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ . ونظرت فيه لجنة البرنامج والتنسيق بالتفصيل في دورتها الثامنة عشرة (ايار/مايو ١٩٧٨) . وترد تعليقات الأمين العام ، التي تؤيد بصفة عامة توصيات التقرير ، في الوثيقة E/1978/42/Add.2 .

(٩) تقرير عن دور الخبراء في التعاون الانمائي (JIU/REP/78/3 مؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨)

٤٢ - أعد هذا التقرير بناءً على طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وكان الغرض الرئيسي منه ، كما هو مبين في الوثيقة DP/260 ، دراسة ما يتصل بالموضوع من جوانب النهج البديلة للمفاهيم والمبادئ المتبعة حالياً فيما يتعلق باستخدام الخبراء الممولة وظائفهم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ضوء ما أبداه مجلس الإدارة من قلق بشأن تكلفة توفير خدمات الخبراء التي ارتفعت بما يزيد على ٦٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ ، والتي تشكل ثلثي مجموع المصروفات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تقريباً . ومن المسلم به أن مشكلة تكاليف الخبراء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسائل الجوهرية الناشئة عن تغير النظرة إلى أغراض ووظائف التعاون التقني ، وبصفة خاصة في ضوء زيادة قدرة البلدان النامية على تخطيط برامجها الانمائية الخاصة بها وتوجيهها وتنفيذها .

٤٣ - ويقترح التقرير ، بعد دراسة المفاهيم المتغيرة للتعاون الانمائي والخبرة المتحصلة من برامج التعاون التقني الثنائية والمتعددة الأطراف ، تطبيق مفهوم قيام الحكومات المضيفة بـ إدارة المشاريع تطبيقاً تاماً بوصفه مساهمة في زيادة الاعتماد على النفس . أما تنفيذ الحكومات للمشاريع ، الذي يقصد به قيام الحكومات المضيفة بتوفير المدخلات للمشاريع الدولية ، فسيكون بديلاً يمكن العمل به حينما تقتضي الظروف ذلك . وتمشياً مع مبدأ إدارة الحكومات للمشاريع ، سيعمل موظفو المشاريع الدولية طبقاً لما تضعه الحكومة المضيفة من توجيهات تتعلق بالسياسة العامة .

٤٤ - وأكد التقرير ضرورة أسهام وكالات منظومة الأمم المتحدة في البرامج التي يساعدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقدمت اقتراحات لتعزيز الاسهام التقني لوكالات الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه تقليل وظائفها الإدارية تدريجياً . وشدد التقرير على أهمية مسؤولية مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أمام مجلس الإدارة ، واقترح أساليب لتعزيز هذه المسؤولية ، وبصفة خاصة عن طريق تعزيز الدراسات الاستعراضية الثلاثية الأطراف للمشاريع .

٤٥ - ثم اقترح نهج جديد لتوفير الخبرة الفنية عن طريق المشاريع التي يساعدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويقوم هذا النهج على أساس تحليل لواجبات الخبراء ومركزهم ، وقدمت توصيات كثيرة بشأن مجموعة واسعة النطاق من المواضيع بما في ذلك ضرورة الحد من عدد الخبراء المنتدبين للمشاريع وتحديد مدة انتدابهم . وبناءً على طلب محدود من مجلس الإدارة ، قدمت مقترحات أولية بنظام جديد لدفع تكاليف الخبراء على أساس مبالغ اجمالية يراعى فيها المستويات المختلفة للخبرة الفنية التي يتطلبها البرنامج وما تتسم به انتدابات الخبراء من طابع غير دائم . وشدد التقرير على استصواب الاستعاضة عن بعض وظائف الخبراء المقيمين لمدة طويلة بخبراء استشاريين رفيعي المستوى يعمنون لمدد قصيرة ويخدمون في مهام متكررة اذا اقتضى الامر ذلك .

٤٦ - ومن بين البدائل للاستخدام التقليدي للخبراء اقترحت طريقة جديدة تسمى " اتفاقات التعاون " . وهي تجمع بين بعض سمات توأمة المؤسسات والتعاقد من الباطن وبين توفير الدعم التقني من الوكالات . ويعتقد المفتشون ان اتفاقات التعاون يمكن ان تقطع شوطاً بعيداً في التغلب على

القائص الخطيرة التي تتسم بها علاقة "الخبير - النظير" التقليدية، ويمكنها أن تدخل في التعاون التقني عنصراً من عناصر التبادل الحقيقي بتسهيل التبادل الثنائي للمعرفة فيما بين المؤسسات المتعاونة. ويمكن لاتفاقات التعاون، عن طريق المساعدة في إقامة علاقات وثيقة ودائمة بين المؤسسات المتشابهة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، أن تنتج فوائد يستمر مفعولها حتى بعد اكمال المشروع رسمياً. وقد تم مقترحات تفصيلية عن دور مختلف الأطراف في اعداد اتفاقات التعاون وتنفيذها.

٤٧ - ودرس التقرير الاساليب الممكن استخدامها لتعزيز اسهام منظومة الامم المتحدة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد تم خمسة مقترحات من بينها زيادة العقود بين المشاريع التي يساعد بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجالات متشابهة، ووضع نظام لتبادل الاختصاصيين فيما بين البلدان النامية، واستخدام اتفاقات التعاون كأداة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٨ - واستعرضت مزايا وعيوب طريقة التعاقد من الباطن، وقد تم بعض المؤشرات التي تبين متى يمكن أن يكون استخدام هذه الطريقة فعالاً من حيث التكلفة. وقد تم مقترحات لتعزيز المؤسسات الاستشارية المحلية في البلدان النامية، ولاعطاء الأولوية لاستخدامها في تنفيذ المشاريع التي يساعد بها برنامج الامم المتحدة الانمائي حين تتوافر فيها المؤهلات اللازمة.

٤٩ - وتحوز وكالات الامم المتحدة أو يوسعها الحصول على مجموعة كبيرة جداً من المعلومات التقنية ينبغي أن تكون متاحة للبلدان النامية. واقترحت طريقتان لتنظيم وتوسيع انتقال المعلومات من الوكالات الى البلدان النامية. وتتعلق احدهما بنظم المعلومات التقنية والعلمية أما الاخرى فتعنى بتقديم المشورة التقنية بالمراسلة بناء على الطلب.

٥٠ - وجمعت المقترحات المتعددة الواردة في التقرير بشأن توفير الخبرة التقنية، سواءاً بأساليب تقليدية أو ابتداعية، في شكل مجموعة من الوحدات. وستزود هذه المجموعة الحكومات بقائمة مرجعية بأساليب تنفيذ المشاريع، يمكنها أن تختار منها ما يلائمها بصورة تجريبية وقت اعداد البرامج القطرية ثم بصورة نهائية وقت التخطيط للمشاريع. ويمكن أن تستخدم كل وحدة بصورة مستقلة أو مع مجموعة من الوحدات الاخرى حسبما تقتضي ظروف كل مشروع.

٥١ - واختتم التقرير بتقديم تقدير للأثار المالية المترتبة على مختلف المقترحات التي قدمها المفتشون فيما يتعلق بتكاليف المشاريع، وتكاليف الدعم، وفعالية التكاليف.

٥٢ - وأرسل هذا التقرير في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ الى الأمين العام للامم المتحدة وإلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة وإلى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي. ونظر فيه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٧٨. (الوثائق DP/302 ، DP/334 ، DP/334/Add.1 ، DP/334/Add.2) .

(ز) مذكرة عن آراء وحدة التفتيش المشتركة بشأن التكاليف العامة للوكالات (JIU/NOTE/77/3)
مؤرخة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (١)
 انظر الجزء (ح) أدناه .

(ح) مذكرة أولية موسعة بشأن انشاء نظام جديد لتكاليف الدعم الخامسة بالوكالات (JIU/NOTE/78/1)
مؤرخة في آذار / مارس ١٩٧٨ (١)

٥٣ - أعدت وحدة التفتيش المشتركة هذه المذكرة استجابة لطلب من الفريق الدولي الحكومي العامل المعني بالتكاليف العامة والتابع لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وكانت الوحدة قد وضعت في أول الامر مذكرة أولية أقصر (JIU/NOTE/77/3-DP/WGOC/1) ناقشها الفريق الدولي الحكومي العامل المعني بالتكاليف العامة في اجتماعه المعقود في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . وأعدت المذكرة الموسعة لينظر فيها الفريق العامل في اجتماعه المعقود في حزيران / يونيه ١٩٧٨ .

٥٤ - وتمثل الصيغة المستخدمة حاليا لتسديد التكاليف العامة الى الوكالات ، والموضوعة على أساس نسبة ١٤ في المائة من تكاليف المشروع ، حلا توفيقيا عمليا ، ورغم أنها ظلت تستخدم لبعض الوقت فإنها لا تقوم على أساس علمي . وهي صيغة لا تفي بالغرض رغم اتسامها بمزية البساطة . وعلاوة على ذلك ، فإن نقائصها ستزداد ظهورا ، لأسباب واضحة ، إذا أصبحت الابعاد الجديدة التي توفر تنوعا أكبر في أساليب تنفيذ المشاريع - لاسيما قيام الحكومات بالتنفيذ - حقيقة واقعة . وتشعر وحدة التفتيش المشتركة ان الوقت قد حان لا يتكار نظام جديد . ورغم ان النظام المقترح في هذه الوثيقة هو نظام أكثر تعقيدا في وصفه وتطويره من صيغة ال ١٤ في المائة المستخدمة حاليا ، فإن استخدامه سيؤدي الى تحقيق وفورات ولن يكون معقدا بلا داع .

٥٥ - والنظام المقترح يقوم على أساس المبادئ التالية : بدلا من تسديد نفقات الدعم بصورة شاملة - كما يحدث بموجب الصيغة الحالية - على أساس مجموع مصروفات الوكالات على المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ودون التفريق بين العناصر التي تكون هذه التكاليف ، فإن النظام المقترح في هذه الوثيقة يكفل ما يلي :

٥٥ - ١ السماح بتحليل وتجزئة المكونات المختلفة لتكاليف الدعم ؛

٥٥ - ٢ وتحديد النسب المئوية لتسديد تكاليف الدعم على أساس كل مشروع على حدة .

٥٦ - و "تكاليف الدعم" يمكن تعريفها بأنها المجموع الاجمالي للنفقات التي تتكبدها وكالة - من وكالات الأمم المتحدة نتيجة لاشتراكها في برامج التعاون التقني . وينبغي تقسيم تكاليف الدعم الى فئتين هما :

٥٦ - ١ تكاليف دعم البرنامج ، ويمكن تعريفها بأنها ذلك الجزء من تكاليف الدعم الذي يخصص لوظائف التعاون التقني التي لا ترتبط مباشرة بمشاريع محددة ، ولكنها تنشأ عن الاختصاصات أو القدرات المتأصلة في منظمة ما في مجالها المعين .

٥٦ - ٢ تكاليف دعم المشروع، ويمكن تعريفها بأنها ذلك الجزء من تكاليف الدعم الذى يرتبط مباشرة بمشاريع محددة .

٥٧ - أما تكاليف دعم البرنامج فسيقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتسديدها الى كل وكالة بنسبة مئوية محددة من تكاليف المشروع الخاصة بالوكالة ، وذلك لتعويضها جزئيا عن عملها في تخليص البرنامج - البرمجة القطرية ، والدراسات القطاعية ذات الصلة الخ .

٥٨ - وسيتم التمييز أيضا ، في تكاليف دعم المشروع ، بين تكاليف الدعم التقني للمشروع وتكاليف الدعم الادارى للمشروع .

٥٨ - ١ أما تكاليف الدعم التقني للمشروع فستشمل العناصر التالية :

الاشتراك في تخطيط المشروع ؛ الدعم التقني والاشراف على الخبراء والخبراء الاستشاريين ؛ تقديم المشورة بشأن برامج التدريب ؛ تقديم المشورة بشأن مواصفات المعدات ؛ التفاوض التقني والاشراف على المقاولين الفرعيين ؛ اعداد التقارير التقنية ؛ الاشتراك في تقييم المشروع وتنقيحه ومتابعته .

٥٨ - ٢ وأما تكاليف الدعم الادارى للمشروع فستشمل على ما يلي :

تدبير الخبراء والخبراء الاستشاريين ؛ ادارة شؤون الموظفين للخبراء والخبراء الاستشاريين ؛ شراء المعدات واعداد قوائم جرد بها ؛ ادارة شؤون التدريب والزمالات ؛ ادارة التعاقد من الباطن ؛ اعداد الميزانية والحسابات للمشروع ؛ ادارة المكونات المتفرقة .

٥٩ - وبالنسبة الى تسديد تكاليف الدعم التقني ، ستطبق نسبة مئوية ثابتة من مجموع تكاليف المشروع (وستكون النسبة المئوية أعلى في حالة التنفيذ التقليدي للمشاريع وأقل في حالة قيام الحكومات بالتنفيذ) . وأما بالنسبة الى تسديد تكاليف الدعم الادارى ، فسيجرى التعبير عن المبالغ الواجب تسديدها عن كل نشاط ادارى (مثل التوظيف ، وشراء المعدات ، وادارة العقود الفرعية ، الخ) كنسب مئوية للعناصر المناظرة في ميزانية المشروع (مثل عنصر الخبراء ، وعنصر المعدات ، وتكاليف العقود الفرعية ، الخ) .

٦٠ - واقرحت تسويات لتكاليف دعم المشروع لمراعاة التباين في تكلفة أعمال الدعم الناتجة عن ما يلي :

٦٠ - ١ طبيعة المشاريع : أى ان تكاليف الدعم تكون أعلى حينما يسود عنصر الخبراء ، وأقل حينما تكون العناصر الاخرى كبيرة .

٦٠ - ٢ حجم المشاريع : أى أن المشاريع الاكبر تتطلب بصفة عامة تكاليف دعم أقل نسبيا من المشاريع الاصغر .

٦٠ - ٣ أسلوب تنفيذ المشاريع : أى ان تكلفة وحجم الدعم الادارى المطلوب لدى قيام الحكومات بتنفيذ المشاريع وبموجب اتفاقات التعاون سيكونان أقل منهما في الاسلوب التقليدي .

٦١ - وأقترحت تسويات لتكاليف الدعم السنوية العامة لتأخذ في الحسبان ما يلي :

٦١ - ١ وفورات الحجم الناتجة عن الهيكل التنظيمي للوكالات التي بها برامج كبيرة نسبياً من البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مما يمكنها من تخفيض التكاليف لكل وحدة في أنشطة الدعم .

٦١ - ٢ التباين الموجود في التكاليف في مقر الوكالات بسبب اختلاف تكاليف المعيشة ، الذي يعبر عنه بدورات الولايات المتحدة . ومن المقترح دفع تعويض جزئي عن هذه الفروق ، على أساس نظام تسوية مقر العمل .

٦١ - ٣ الحاجة الى تحقيق استقرار في تسديد تكاليف الدعم لتفادي تقليل كفاءة الهياكل التنظيمية التي تؤدي وظائف في مجال دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦٢ - ومن المتوقع ان يؤدي النظام المذكور الى تخفيض شامل في تكاليف الدعم الخاصة بالوكالات . ويمكن القول بأنه في حالة التنفيذ التقليدي للمشاريع فان نسبة الـ ١٤ في المائة الحالية قد تظل تمثل الحد الاقصى لتكاليف دعم الوكالات للمشاريع التي يكون فيها عنصر الخبراء كبيراً . غير ان النسب المئوية لتكاليف الدعم في حالة المشاريع التي يقل فيها عنصر الخبراء عن المتوسط ، أو المشاريع التي تنفذ بواسطة الحكومات أو بموجب اتفاقات التعاون ، ستكون بكل تأكيد أقل من ذلك بكثير . ولا يمكن تقدير مبلغ التخفيضات الشاملة تقديراً دقيقاً لانه يتوقف على كثير من المتغيرات (طبيعة المشروع ، مميزات العناصر ، أنماط التنفيذ ، التكاليف في مقر الوكالات الخ) . وينبغي ألا يغيب عن البال أيضاً أن النسب المئوية الواردة في المذكرة موضوعة على أساس بيانات غير كاملة وغير دقيقة ، ومن ثم فهي تنطوي على عنصر تقديري . ومع ذلك ، فمقدار الخطأ ، على ما يبدو ، ليس من الضخامة بحيث يسلب النتائج العامة صحتها .

٦٣ - وسيطلب التنفيذ الفعال للنظام المقترح في هذه الوثيقة اجراء تصحيحات وتنقيحات كـ ما يتسنى الحصول تدريجياً على بيانات موثوق بها عن التكاليف الفعلية ، وتحديد نسب مئوية مطابقة للواقع ، وهي الطريقة الوحيدة لتسهيل اجراء مزيد من التخفيضات في تكاليف الدعم . غير ان هذا ، كما أشارت وحدة التفتيش المشتركة من قبل في الوثيقة JIU/REP/74/7 ، لا يمكن ان يتحقق الا اذا وضعت نظم لقياس التكاليف ، في الوكالات الكبيرة على الاقل . ويجب ان تكون هذه النظم بسيطة قدر الامكان وان تسمح باستخدام النتائج على أساس كل مشروع على حدة .

٦٤ - وتم التشديد علو أن النظام الجديد لتسديد تكاليف الدعم ، الذي أوجز في هذه المذكرة ، يمثل الآراء الأولية لوحدة التفتيش المشتركة .

٦٥ - ونظر الفريق الدولي الحكومي العامل المعني بالتكاليف العامة والتابع لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذه المذكرة في حزيران / يونيه ١٩٧٨ . ثم ناقش مجلس الادارة تقرير الفريق العامل عن هذه المسألة . (الوثيقتان DP/WGOC/21 ، و DP/WGOC/22) .

(ط) مذكرة عن رعاية الموظفين في الامم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (JIU/NOTE/78/2) ، مؤرخة في آذار/مارس ١٩٧٨)

٦٦ - الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم وصف مقارن وواقعي لمختلف أنواع ودرجات الدعم (الادارى والمالي) المقدم من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في حدود لواعبها ، الى أنشطة ومؤسسات رعاية الموظفين . وثمة هدف ثانوى ، هو تقديم ما بدى مناسبا من التلميقات والتوصيات .

٦٧ - وحيث انه لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم " رعاية الموظفين " ، فقد طرقت الموضوع على أساس عملي عن طريق استبيان يشمل الأنشطة والمؤسسات التي تراءى للمفتش انها تندرج تحت عنوان رعاية الموظفين . وقد قسمت الدراسة الى جزئين يتضمنان ما مجموعه سبعة وعشرون سؤالاً : الجزء الاول - ترتيبات رعاية الموظفين ، ويشمل " المساعدة المالية " ، " توفير التسهيلات " ، " المشورة والخدمات " ، " الدعم المقدم لانشطة الرعاية في منظمات الموظفين " ؛ والجزء الثاني - " مسائل الادارة والسياسة العامة " .

٦٨ - وحيث ان بعض استحقاقات الرعاية وتسهيلاتهما ، التي تشكل جزءاً من التشريع الخـاص بالضمان الاجتماعي المنصوص عليه في النظام الاساسي للموظفين في المنظمات ، كانت ، ومن المحتمل أن تكون مرة أخرى موضوع دراسة مستفيضة ، فان الدراسة الحالية قد قصرت نفسها على التنويه بوجود هذه الاستحقاقات والتسهيلات وبملازماتها الرئيسية . وهي ترتبط بالمندوق المشترك للمعاشرات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، والاستحقاقات المكفولة بموجب " النظام الموحد " للمرتبات والعلاوات ، والتسهيلات الصحية وغيرها من تسهيلات التأمين . وبالمثل ، فان هذه الدراسة لا تعنى بالاجهزة المنشأة لكفالة التشاور بين الموظفين والادارة وتسهيله .

٦٩ - وتتعلق التوصيات الرئيسية بما يلي : الموظفون الميدانيون ؛ امكانية توحيد مختلف الخطط الطوعية للتأمين على الحياة ؛ الدعم المالي لتسهيلات رعاية الاطفال ، لاسيما الاطفال المعوقين ؛ توفير تسهيلات الترفيه والاستجمام ؛ مرافق الطعام ؛ انشاء مرفق مشتروات للموظفين في مقر الامم المتحدة ؛ الخدمات الخاصة من المصارف ووكالات السفر ؛ خدمات النقل لسكان الضواحي ؛ مساعدة الموظفين الجدد ؛ دورات " ما قبل التقاعد " ؛ مستشارو الموظفين . وينبغي أن يشترك الموظفون في الاشراف على بعض الأنشطة (مثل مرافق الطعام ومرفق المشتروات) ومراقبتها . وتوجه التوصيات الانتباه الى فائدة ترتيبات التوفيق " المؤسسية " ، ومن المعتقد أن هناك المزيد من الاجراءات التي يمكن اتخاذها في بعض المنظمات لتوجيه انتباه هيئات الادارة الى أهمية رعاية الموظفين .

٧٠ - وأرسلت هذه المذكرة في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ الى الامين العام للامم المتحدة وإلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة .